**بيان رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان أمام مجلس حقوق الإنسان**

**7 أيلول/سبتمبر 2026**

حضرة الرئيس،

أصحاب السعادة المندوبون الموقرون،

يسلّط تقريرنا المعنون "تأجيج النزاع في السودان: الأسلحة والمقاتلون وشبكات الدعم الخارجي" الضوء على استنتاجين رئيسيّين مترابطين ترابطًا وثيقاً.

أوّلاً، كيف أعادت تكنولوجيا الأسلحة، ولا سيّما الطائرات المسيّرة البعيدة المدى، تشكيل ساحات المعارك. وثانيًا، كيف يجري تغذية هذه القدرات العسكرية المتطوّرة من خلال الدعم الخارجي، بما في ذلك الأسلحة والتكنولوجيا واللوجستيات والتدريب والأفراد.

السيد الرئيس،

يتزايد استخدام كلٍّ من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع للطائرات المسيّرة البعيدة المدى، ما أسفر عن هجمات تمتدّ الآن إلى ما هو أبعد بكثير من خطوط المواجهة التقليدية، بعواقب مدمّرة على المدنيّين.

وقد تعرّض المدنّيون للأذى في منازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم وأسواقهم ومواقع نزوحهم وأماكن لجوئهم، وكذلك أثناء حضورهم حفلات زفاف وجنازات وغيرها من التجمّعات المجتمعية.

ولا يمكن قياس أثر هذه الطائرات المسيّرة من خلال إحصاء الضحايا المدنيّين وحدهم، بل يجب فهمه من خلال الخدمات المفقودة، والبنية التحتية المدمَّرة، والاضطراب المستمرّ في الحياة اليومية.

وفي تموز/يوليو، طلب منّا هذا المجلس إجراءَ تحقيق عاجل في الوضع في الأبيّض بولاية شمال كردفان والمناطق المحيطة بها، وإطلاعكم على مستجدّاته خلال هذه الدورة. والتحقيق لا يزالُ جاريًا. وقد أثّرت هجمات متكرّرة بطائرات مسيّرة نفّذتها قوات الدعم السريع على الكهرباء والوقود وغيرها من البنى التحتية الرئيسية التي يعتمد عليها المدنّيون في الحصول على المياه والرعاية الصحية والنقل. وتؤكّد هذه الهجمات أنّ هذه المخاطر لا تزال حادّة، إذ لا يزال المدنّيون يواجهون تهديدات جوية متكرّرة، ونزوحًا، وضغطًا على الخدمات الأساسية المتوتّرة أصلاً في مدينة تخضعُ لحصارٍ جزئي.

وفي كالوقي بولاية جنوب كردفان، أدّت ضربات متعاقبة بطائرات مسيّرة نفّذتها قوات الدعم السريع استهدفت روضة أطفال ومستشفى إلى الإضرار ليس فقط بمن كانوا في موقع الضربات الأولى، بل أيضًا بمن حاولوا مساعدة الجرحى. ونتيجة لذلك، قُتل 114 شخصًا، من بينهم 60 طفلاً.

وفي الضعين بولاية شرق دارفور، أخرجت ضربات نفّذتها القوات المسلحة السودانية مستشفى الضعين التعليمي عن الخدمة، ما أسفر عن مقتل ما لا يقلّ عن 70 شخصًا وحرمان أكثر من مليوني شخص من الحصول على خدمات صحية حيوية.

وفي يابوس بولاية النيل الأزرق، استهدفت هجمات بطائرات مسيّرة نفّذتها القوات المسلحة السودانية السوق الرئيسي والبنية التحتية للمياه القريبة منه، ما ألحق أضرارًا بالغة بالمحال التجارية والأسواق.

ولا يزال يقع على عاتق النساء والأطفال عبء ثقيل. وكانوا، على نحو متكرّر، من بين القتلى والجرحى. وغالبًا ما تعمّق هذه الهجمات أوجه عدم المساواة القائمة والعوائق التي تحول دون الحصول على الخدمات الأساسية. ففي الأبيّض، علّق

مستشفى الولادة عملياته بعد أن ألحقت ضربة قريبة بطائرة مسيّرة نفّذتها قوات الدعم السريع أضرارًا بغرف العمليات والصيدلية. أمّا بالنسبة للأطفال، فإنّ تدمير المدارس والمرافق الصحيّة وغيرها من البنية التحتية المدنيّة لا يؤثّر على سلامتهم اليوم فحسب، بل يؤثّرُ أيضًا على نمائهم ورفاهِهِم في المستقبل.

واستنادًا إلى الأدلّة التي جُمعت، خلصنا إلى وجودِ أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأنّ كلاً من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ارتكبتا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني قد ترقى إلى جرائم حرب.

السيد الرئيس،

يتناول التقرير أيضًا كيفية تأجيج هذا النزاع من خلال التدخّل الخارجي والدعم المادي.

وخلصنا إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأنّ شبكة عابرة للحدود الوطنية يسّرت العمليات العسكرية لقوات الدعم السريع، تربط بين أفراد وكيانات في الإمارات العربية المتحدة وتشاد وجنوب شرق ليبيا وبونتلاند في الصومال. ومن خلال طرق جوية وبرّية وبحرية، زوّدت الشبكة نيالا ومناطق أخرى خاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع في السودان بالأسلحة والمعدّات المتعلّقة بالطائرات المسيّرة والعتاد العسكري والمساعدة اللوجستية والأفراد.

وتشير الأدلّة أيضًا إلى أنّه جرى تجنيد أفراد عسكريّين كولومبيّين سابقين وتدريبهم ونشرهم لدعم قوات الدعم السريع. وقد أدّوا دورًا أساسيًا في عمليات الطائرات المسيّرة لقوات الدعم السريع، من خلال تشغيل أنظمة الطائرات المسيّرة وصيانتها وتدريب الأفراد، بما في ذلك قبل السيطرة على الفاشر وأثناءها، حيث وثّقنا سلوكًا يحملُ مؤشرات على حدوثِ إبادة جماعية. كما تمّ تحديد مقاتلين أجانب من جنوب السودان وتشاد وإثيوبيا.

ولا يزال تحقيقنا في الدعم الخارجي المقدَّم إلى القوات المسلحة السودانية، والذي قد يُسهم في انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في مرحلته الأوّلية. وسنطلع المجلس على مستجدّات هذا الأمر كلّما تقدّم عملنا.

وتتحمّل الدول مسؤولية لا تقتصر على الامتناع عن الإسهام في الانتهاكات، بل تشمل أيضًا اتّخاذ تدابير معقولة لمنعها حيثما وُجد خطر واضح ومتوقَّع. وبالنظر إلى الانتهاكات الثابتة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في السودان، والتي يرقى كثير منها إلى جرائم دولية، فإنّ استمرار الدعم يثير مخاوف جدّية، وقد تمتدّ المسؤولية إلى ما هو أبعد من مرتكبي الانتهاكات المباشرين لتشمل من يُيسّرون ارتكابها أو يُمكّنون منها عن علم.

السيد الرئيس،

بينما يتواصل عملنا لإثبات الوقائع والظروف والأسباب الجذرية للنزاع، يساورنا قلق بالغ أيضًا إزاء تدهور بيئة التوثيق والمساءلة. لا يزال الناجون والشهود والصحفيّون والمحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون الترهيب والمضايقة من جميع أطراف النزاع المسلّح، داخل البلاد وخارجها، بما في ذلك بسبب تعاونهم مع هذه البعثة. يجب أن تتوقّف هذه الأعمال الانتقامية.

ولقد تحدّث كثيرون ممّن التقيناهم معنا وهم يتحمّلون مخاطر شخصية كبيرة. وتضع شجاعتهم على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية لا تقتصر على توثيق الانتهاكات، بل تمتدّ إلى العمل.

وتشمل توصياتنا ما يلي:

يجب أن تنتهي هذه الحرب العبثية. ويجب على الأطراف الامتثال الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واتّخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيّين والأعيان المدنية.

ينبغي للدول وقف الدعم العسكري المُنطَلِق من أراضيها الذي قد يُغذّي الانتهاكات، والتحقيق بفعالية مع الأفراد والكيانات الخاضعين لولايتها القضائيّة الذين يقدّمون دعمًا غير مشروع لأطراف النزاع.

يجب إنفاذ حظر توريد الأسلحة المفروض على دارفور، وينبغي دعم توسيع نطاقه ليشمل السودان بأكمله.

يجب حفظ الأدلّة وإتاحتها لهيئات التحقيق والقضاء المستقلّة. ويجب حماية الضحايا والشهود.

يجب أن يحصل الناجون على مساعدة فوريّة وعلى سبل انتصاف وجبر فعّالة.

والأهمّ من ذلك، يجب أن تمتدّ جهود المساءلة على امتداد سلسلة المسؤولية كاملةً، بمن في ذلك من يرتكبون الجرائم الدوليّة أو يأمرون بارتكابِها أو يموّلونها أو يمدّونها بالإمدادات أو يُيسّرون ارتكابها بأي شكل آخر.

ويسرّ زميلَتيّ، منى رشماوي وجوي نجوزي إيزيلو، الإجابة عن أسئلتكم.

وأشكركم.